

Distr.: General
17 March 2009

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/417/Add.2)]

٢٢٨/٦٣ - مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،
وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ إلى البحر الذي يزيده سوء البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

والاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٣)،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤)، وهي مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لشركات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت فيه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

١ - **تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي^(٥)؛**

٢ - **تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛**

٣ - **تؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألتمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛**

٤ - **تؤكد من جديد كذلك التزامها الكامل بالإعلان الذي اعتمده الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(٦) الذي التزموا فيه من جديد بالتصدي بشكل عاجل**

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) A/63/165.

(٦) انظر القرار ٢/٦٣.

للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وللتحديات التي تواجهها عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي⁽³⁾ بشكل كامل وفعال في الوقت المناسب؛

٥ - **تقرر** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات الدولية والإقليمية قد أولت مزيدا من الاهتمام لإقامة نظم للمرور العابر تتسم بالكفاءة، غير أنها تلاحظ مع القلق أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في التجارة الدولية، مما يحول بالتالي دون الاستفادة بالكامل من التجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر؛ ومن ثم تلاحظ أهمية المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وبخاصة فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تهم البلدان النامية غير الساحلية، مثل المواد المشار إليها في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير الملائمة، على النحو المبين في الإعلان، من أجل الإسراع في تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٧ - **تهيب** بالجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة ومنسقة على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٨ - **تهيب** بالشركاء في التنمية تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذًا فعالًا لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وكذلك تنويع منتجات التصدير عن طريق إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر وتشجيع نقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٠ - تشجيع على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١١ - تهيب بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة تامة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، إلى القيام بذلك وتشجيعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق، منها برامج المساعدة التقنية المنسقة والمنسقة تنسيقاً جيداً في مجال تيسير النقل العابر والتجارة؛

١٢ - تشجيع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفاءة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

١٣ - تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها للعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل وضع نظم متكاملة للنقل الإقليمي العابر، ومواءمة الشروط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وتعزيز ممرات العبور المتعدد الوسائط، وتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتنفيذها بمزيد من الفعالية، والمساعدة في إنشاء آليات وطنية لتنسيق عمليات تيسير التجارة والنقل وفي تحسين تخطيط وتطوير الوصلات الناقصة في شبكات الهياكل الأساسية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا؛

- ١٤ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة تعزيز أنشطته في مجال المساعدة التقنية وعمله التحليلي المتصل بالتعاون في ميدان اللوجستيات والنقل العابر؛
- ١٥ - تشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة ما يوفره للبلدان النامية غير الساحلية من مساعدة تقنية متصلة بالتجارة ومن برامج لبناء القدرات؛
- ١٦ - تدعو منظمة التجارة العالمية إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية؛
- ١٧ - تدعو البنك الدولي إلى مواصلة إعطاء الأولوية لطلبات الحصول على المساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستخدام الفعال لمرافق النقل العابر الحالية، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات المعلومات وتبسيط الإجراءات والوثائق؛
- ١٨ - تدعو منظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مواصلة تعزيز ما توفره للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من مساعدة تقنية وبرامج لبناء القدرات في مجال إصلاح الجمارك وتبسيط وتنسيق الإجراءات والإنفاذ والامتثال؛
- ١٩ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماني الوزاري الدولي^(٣)؛
- ٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً تحليلياً عن تنفيذ برنامج عمل ألماني والإعلان بشأن استعراض منتصف المدة؛
- ٢١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الرابعة والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر".

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨